HRI

الأمم المتحدة

الصكوك الدولية
لحقوق الانسان

Distr.
GENERAL

HRI/CORE/1/Add.31
14 September 1993
ARABIC
Original : FRENCH

وثيقة اساسية تشكل الجزء الاول من تقارير الدول الاطراف

مدغشقر

[٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٣]

المحتويات

	الفقرات	المفحة
أولا ـ الاقليم والسكان	١ -٣٣	٣
ألف ـ الاقليم	١ -٧	٣
باء ـ السكان	٨ -١٤	٣
جيم ـ بيانات اقتصادية	١٥-٣٠	٥
دال ـ بيانات اجتماعية ـ ثقافية موجزة	٣١-٣٣	٧
هاء ـ الدين	٣٣	٨
ثانيا ـ البنية السياسية العامة	٣٤-٤٠	٩
ألف ـ التاريخ السياسي للدولة	٣٤-٣١	٩
باء ـ بنية الدولة وطبيعتها	٣٣	١١
جيم ـ التنظيم الحالي للسلطات	٣٣-٤٠	١٢
ثالثا ـ الاطار القانوني العام لحماية حقوق الإنسان	٤١-٤٦	١٥
رابعا ـ الاعلام والنشر	٤٧	١٧

أولا - الإقليم والسكان

ألف - الإقليم

١ - الموقع الجغرافي

١ - مدغشقر جزيرة تقع شرقي القارة الافريقية ، ما بين خطي العرض ١٢ و٢٦ درجة جنوبا وخطي الطول ٤٣ و٥١ درجة شرقاً . ويجتاز مدار الجدي القسم الجنوبي منها . ومدغشقر ، التي يفصلها عن القارة الافريقية ممر موزامبيق البالغ عرضه ٤٠٠ كيلومتر محاطة بجزر أخرى ، بما فيها جزر القمر على بعد ٤٠٠ كيلومتر في الشمال الغربي ، وسيشيل على بعد ٣٠٠ ١ كيلومتر في الشمال الشرقي ، والريونيون على بعد ٦٠٠ كيلومتر ، وموريشيوس على بعد ٨٠٠ كيلومتر في الشرق .

٢ - التضاريس والمناخ

٢ - تُعتبر مدغشقر التي تبلغ مساحتها ٤٠١ ٨٧٠ ٥ كيلومتراً مربعاً رابع جزيرة في العالم بعد غرونلاند وغينيا الجديدة وبورنيو . وهي عبارة عن أرض واسعة تمتد طولا (طولها ٥٨٠ ١ كيلومتراً وعرضها ٥٨٠ كيلومتراً) ، وتتميز في وقت واحد بوجود طوبوغرافيا ذات تضاريس ومناخات متنوعة بدءا من المناخ الاستوائي حتى المناخ المعتدل . وهناك خمس مناطق ايكولوجية واضحة توافق أنظمة مناخية وهيدرولية معينة .

٣ - والهضبات ذات تربة بلّورية وهي مرتفعة (٩٠٠ متر تقريبا) وكتيمة ومكسوة بغطاء وعني ، وفيها شبكة هيدروغرافية واسعة ، وتتخللها في بعض الاماكن مناطق بركانية . ويتراوح معدل تساقط الأمطار سنوياً بين ٣٠٠ ١ و٦٠٠ ١ ملليمتر (يدوم فصل الامطار من ٦ إلى ٧ أشهر ، والفصل الجاف من ٦ إلى ٥ أشهر ، حيث يدوم النقص في المياه لمدة ٤ أشهر) . وتشكل هذه الهضبات المنطقة الوسطى لمدغشقر . وتمتد طولا على شكل عمود فقري . وتأوي التلال العديدة أودية صغيرة خصبة ملائمة لزراعة الرز المروية . ويساعد المناخ المعتدل وشبه الاستوائي على زراعة الخضر والفواكه .

٤ - والمنطقة الساحلية الغربية تنحدر بلطف من جبال الوسط نحو ممر موزامبيق . وتتكوّن هذه المنطقة من رقعة واسعة من الاراضي الرسوبية حيث تمتد سهول ساحلية واسعة قليلة الارتفاع (من صفر إلى ٣٠٠ متر) ، تفصلها عن بعضها البعض تضاريس جبلية ، وتجتازها أنهار عديدة ذات جريان غير منتظم ، على الرغم من أهميتها . ويبلغ معدل تساقط الأمطار سنوياً ٥٠٠ ١ ملليمتر تقريبا ، في الشمال ، وينخفض

إلى ٨٠٠-٩٠٠ ملليمتر في الجنوب . ونظام تساقط الأمطار هذا ، المقترن بمعدلات لدرجات الحرارة سنوية تتراوح بين ٢٣ درجة مئوية و٣٠ درجة مئوية (مع درجات دنيا تصل أحيانا إلى ١٣ درجة مئوية في تموز/يوليه - آب/أغسطس) ، يجعل من هذه البقعة منطقة استوائية جافة ، ملائمة للرعي ولزراعة القطن والفستق والبقليات .

٥ - والساحل الشرقي عبارة عن رقعة ضيّقة من الأراضي الرسوبية (يتراوح عرضها بين ٢٥ و١٠٠ كيلومتر) ، أغلبيتها أراضي رملية وهو ينحدر بشدة من الهضبات الوسطى المرتفعة نحو المحيط الهندي . وتتميز هذه المنطقة بوجود مناخ استوائي وهبوط أمطار غزيرة تتراوح بين ٤٠٠ ٣ و٥٠٠ ١ ملليمتر سنويا ؛ والنقص في المياه من الشمال حتى الجنوب شبه معدوم . وكثيرا ما تهبّ الأعاصير على هذه المنطقة . والمياه السطحية في هذه المنطقة غزيرة وتأتي من شبكة هيدروغرافية كثيفة جدا لأنهار متقاربة جدا . وأكثرية مجاري المياه هذه لا تصبّ في البحر إلا بعد أن تكون قد شقت السهل الساحلي الممتد على طول الضفة ، وشكلت بحيرات ومستنقعات يربط بينها ممر بنجلان . وهذه المنطقة ملائمة ، على نحو خاص ، لزراعة القهوة والفواكه الاستوائية .

٦ - والمنطقة الشمالية الشرقية عبارة عن امتداد هيدروجيولوجي لرسوبات المنطقة الغربية . وهي تتكوّن أساسا من منطقة تضاريس كلسية مع شبكة أنهار جوفية وسلسلة جبال عنبر البركانية ، وتهطل فيها الأمطار بغزارة طوال السنة (بين ١٠٠ و٠٠٠ ٣ ملليمتر) . ولا تجف فيها مياه الأنهار عموما مع أن جريانها غير منتظم . وبحيرات المياه العذبة ، مع قلتها ، تتعدى مع ذلك على الشبكة . ويزرع في المنطقة قصب السكر والكاكاو والقهوة والتوابل ، لا سيما في الجيوب المناخية لمنطقة سامبيرانو .

٧ - أما في الجنوب ، فإن الطبيعة الجيومورفولوجية القليلة التضاريس هي امتداد لطبيعة المنطقة الغربية . وفيه تجري مياه الأنهار النابعة من هضبات الوسط البلّورية ، على نحو دائم ، مع أن جريانها يختلف كثيرا باختلاف الفصل . وهي منطقة قاحلة وتساقط الأمطار فيها ضعيف (من ٤٠٠ إلى ٦٠٠ ملليمتر سنويا) ، وتتميز بوجود فصل جاف طويل (٣ أشهر من الأمطار و٩ أشهر من الجفاف) . والنشاط الرئيسي في هذه المنطقة هو تربية الماشية التوصعية .

باء - السكان

١ - خصائص اثنية - اجتماعية

٨ - وُضعت عدّة فرضيات عن أصل الشعب الملغاشي . ولكن ، أيا كان الأصل ، فإن الشعب الملغاشي الحقيقي هو وليد خليط من السكان ، الذين استقرّوا . وهكذا ، فإن

الشعب الملغاشي يشكل في الوقت ذاته تنوعا ووحدة اثنوغرافيين . ومجموعات السكان المختلفة ناجمة عن خليط من عناصر مختلفة . ويضم السكان أناساً من ألوان مختلفة . وفضلا عن ذلك ، فإن الشعب الملغاشي مكون من جماعات إثنية موزعة في جميع أنحاء الجزيرة . ولكل جماعة تقاليدها الخاصة بها ، ولكن عوامل الوحدة الوطنية هي الراجحة .

٩ - وتتجلّى هذه الوحدة ، مع بعض أوجه الاختلاف في الحضارة المادية ، في الأدب الشفهي التقليدي ، وفي الفنون ، وبصورة عامة ، في الثقافة الشعبية . كما تتجلّى ، مع مراعاة الهوية الخاصة بكل منطقة اقتصادية ، في أنماط الزراعة وتكامل الموارد .

١٠ - والسكان الملغاشيون مشتتو الشمل جدا ، والمساكن مبعثرة فيما عدا التجمعات الحضرية وكذلك القطاعات الحيوية كالدلتات والسهول الغرينية ، وهناك عدد لا يستهان به من المناطق التي هي ، رغم غناها ، محصورة وتؤمن المواصلات اليها طرق آخذة في التدهور بسبب انعدام الصيانة أو الوسائل المادية والمالية .

١١ - وفي غضون السنوات من ١٩٥٠ إلى ١٩٧٥ ، ارتفع معدل النمو السكاني من ١,٥٩ إلى ٣,٥ في المائة بين عامي ١٩٦٠ و١٩٧٠ . ووفقا لنتائج أول تعداد وطني في عام ١٩٧٥ ، كان عدد السكان يبلغ ٠٠٠ ٦٤٠ ٧ نسمة . وقدّر مسح اجتماعي ديموغرافي أُجري في عام ١٩٨٤ عدد السكان بـ ٠٠٠ ٦٠٧ ٩ نسمة . وفي عام ١٩٩٠ ، قُدّر عدد سكان مدغشقر بـ ٠٠٠ ٩٤٤ ١٠ نسمة أي بكثافة متوسطة قدرها ١٩ نسمة لكل كيلومتر مربع ، وهم موزعون بتفاوت شديد كما سبق شرحه .

١٢ - ويبلغ المعدل الإجمالي للخصب (٦,١) ١٧١ مولوداً حياً لكل ٠٠٠ ١ إمرأة قادرة على الإنجاب . ويبلغ معدل الوفيات الأولي ١٧,٦ لكل ٠٠٠ ١ والأجل المتوقع عند الولادة ٥٤,٥٠ سنة . وتتراوح الزيادة الطبيعية للسكان بين ٣,٧ و٣,٣ في السنة ، وهذا يحمل على توقع أن يتضاعف عدد السكان في فترة من ٢٢ إلى ٢٦ سنة . ونسبة الشباب عالية جدا ، فهناك ٤٦ في المائة دون سن الـ ١٥ عاما مقابل ٣ في المائة فوق سن الستين عاما .

١٣ - وعليه ، يمكن ملاحظة أمرين هامين هما:

- معدل التبعية الاقتصادية مرتفع (٩٣ في المائة)
- الأغلبية العظمى للسكان ريفيون (من ٧٦ إلى ٨٠ في المائة) .

١٤ - وفيما يتعلق بتوزيع السكان حسب الجنس والعمر ، فإن أحدث الأرقام هي أرقام عام ١٩٩٢ التالية:

العمر	الذكور	الاناث	المجموع
١	٤١٦ ٣٠٧	٨٤٥ ٣٠٠	٢٦١ ٤٠٨
٥	٩٤١ ١٧٠	٥٠٠ ١٦٧	٤٤١ ٣٣٨
١٠	٩٥٣ ١٥٠	٦٤٠ ١٤٩	٥٩٣ ٣٠٠
١٥	٠٠٥ ١٤٠	٧٦٧ ١٣٨	٧٧٣ ٢٧٨
٢٠	٣٢٠ ١١٩	٣٧١ ١١٩	٦٩١ ٢٣٨
٣٠	٠٣٦ ٨٠	٨٠٥ ٨٧	٨٤٠ ١٦٧
٤٠	٣١٨ ٥١	٥٠٦ ٥٦	٧٢٤ ١٠٦
٥٠	٩٨١ ٣٩	١١٣ ٣١	١٣٤ ٦٤
٦٠	٩١٩ ٢٢	٤١١ ٢٤	٣٢٩ ٤٧
٧٠	٤٠٠ ١٣	٦١٣ ١٣	٠١٣ ٢٧
٨٤	٧٩٤ ٥	٢٨٣ ٥	٠٧٧ ١١
المجموع العام	٠٩١ ٨٣١ ٥	٧٨١ ٩٦٥ ٥	٨٧٣ ٧٩٦ ١١

جيم - بيانات اقتصادية

١٥ - في عام ١٩٧٥ ، اعتمدت الجمهورية الثانية (جمهورية مدغشقر الديمقراطية) ايديولوجية مستوحاة من الاشتراكية ، واقتصاداً مركزياً شديد التبعية للدولة وسياسة تأميم لأهم القطاعات . ولم تفض هذه السياسة إلى النتائج المتوقعة سواء بسبب الإدارة السيئة أوبسبب انعاكاسات الأزمة الاقتصادية الدولية .

١٦ - وفي عام ١٩٨٥ ، كانت مدغشقر لا تزال تبذل الجهود لتحقيق استقرار وضعها المالي الخارجي والداخلي ساعية في الوقت ذاته إلى وقف التدهور الاقتصادي الشديد الذي شهده عاما ١٩٨١ و١٩٨٢ . وابتداءً من عام ١٩٨٨ ، اتجهت الخيارات الاقتصادية نحو عملية تحرير الاقتصاد من تبعيّته للدولة وأفضت هذه الخيارات إلى نتائج مشجعة ولكنها أبقت في الوقت ذاته الاقتصاد الملغاشي في حالة مقلقة:

(أ) تدهور معدلات التبادل بسبب انهيار الأسعار العالمية ؛

(ب) عجز مالي ؛

(ج) عجز ميزان التجارة الخارجية ؛

(د) عبء الدين الخارجي الذي يبلغ ٣,٢١ مليار وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة في عام ١٩٩٠ وعبء الدين الخارجي على ميزانية الدولة الذي يبلغ ١٨,٤ في المائة .

(هـ) تضخم شديد بلغ ٣٠ في المائة في عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ .

١٧ - وفيما يلي بعض الأرقام الصادرة عن تقارير وطنية مختلفة أو تقارير لمؤسسات دولية:

(أ) - الناتج القومي الاجمالي

الناتج القومي الاجمالي لكل فرد من السكان في عام ١٩٨٩: ٣٣٠ دولارا .

النمو السنوي المتوسط (١٩٦٩-١٩٨٩): -١,٩ في المائة .

المعدل السنوي للتضخم (١٩٨٠-١٩٨٩): ١٧,٨ في المائة .

(ب) - الدين الخارجي الاجمالي

دين عام وبضمان عام (١٩٨٩): ٣ ٣٤٥ .

دين خاص دون ضمان (١٩٨٩): صفر .

اقتراض من صندوق النقد الدولي بملايين الدولارات (١٩٨٩): ١٦٥ .

دين قصير الأجل بملايين الدولارات: ٩٧ .

دين خارجي اجمالي بملايين الدولارات (١٩٨٩): ٣ ٦٠٧ .

(ج) - نسب الدين الخارجي الاجمالي

بالنسبة المئوية إلى صادرات السلع والخدمات: ٧٧٩,٨ .

بالنسبة المئوية إلى الناتج القومي الاجمالي: ١٥٤ .

الخدمة الاجمالية للدين بالنسبة المئوية إلى صادرات السلع والخدمات: ٥٣,٠ .

مدفوعات الفوائد بالنسبة المئوية إلى صادرات السلع والخدمات: ٢٧,٨

(د) - الديموغرافيا والخصب

معدل المواليد الأولي (لكل ٠٠٠ ١ فرد من السكان) (١٩٨٩): ٤٦ .

معدل الوفيات الأولي (لكل ٠٠٠ ١ فرد من السكان): ١٦ .

نساء في سن الانجاب بالنسبة المئوية إلى النساء من السكان: ٤٤ .

معدل الخصب الكلي في عام ١٩٨٩: ٦,٥ ؛ وفي عام ٢٠٠٠: ٥,٨ .

(هـ) - التحضر

سكان الحضر: '١' بالنسبة المئوية إلى عدد السكان الاجمالي في عام ١٩٨٩: ٣٤ .

'٢' متوسط النمو السنوي (في المائة) ١٩٨٠ - ١٩٨٩: ٦,٣ .

سكان العاصمة:

'١' بالنسبة المئوية إلى عدد سكان الحضر (١٩٩٠): ٣,٣ ؛

'٢' بالنسبة المئوية إلى عدد السكان الاجمالي (١٩٩٠): ٦ .

١٨ - وقد ترتبت على سياسة التكيف الهيكلي التي اضطرت مدغشقر الى اعتمادها نتائج هامة على الصعيد الاجتماعي تمثلت في ازدياد للبطالة وفي عملية افقار وتفكك للنواة الأسرية مما أدى الى وجود نسبة عالية من النساء ربات الأسرة المعيشية (٣٨٠ في الألف في عام ١٩٨٧ في الأوساط المستضعفة) وهذه النسبة مرتفعة جدا ، على الاخص ، في الأوساط الريفية .

١٩ - ومع ذلك ، لدى مقارنة الحالة في عام ١٩٩٠ بالحالة في عام ١٩٨٥ ، يمكن ملاحظة بعض أوجه التحسن التي تستحق الذكر وهي: وجود معدل صرف تنافسي ، وإلغاء حصص الاستيراد ، وتخفيف القيود الادارية على الصادرات ، وانشاء مناطق حرة ، ووضع مدونة قواعد حرّة للاستثمار ، وزيادة الوفورات في الميزانية العادية ، وتحقيق اقتراضات بشروط ميسّرة وتخفيض الدين الداخلي .

٢٠ - وكانت النتائج التي تحققت في الأشهر الأولى من عام ١٩٩١ تسمح بالأمل في أن الأزمة المالية التي دامت حتى عام ١٩٩٠ ، يمكن التغلّب عليها دون آثار سلبية كثيرة على عملية التكيف والنمو الجاريين . وثمة أمل في أن ينتعش النمو الاقتصادي عقب انشاء مؤسسات جديدة مفروض أن تكتمل بها الفترة الانتقالية الحالية .

دال - بيانات اجتماعية - ثقافية موجزة

٢١ - أدت الحالة الاقتصادية الآنفة البيان ، بالاضافة الى الظروف التي كانت سائدة خلال عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ ، الى تدهور وإضعاف بل إلى تراجع في المجال الاجتماعي - الثقافي:

(أ) افقار متزايد أثّر ، بصورة خاصة ، في المجموعات المستضعفة من السكان ؛

(ب) صعوبة متزايدة في حصول السكان الريفيين الموجودين في مناطق محصورة أو المهاجرين الى المراكز الحضرية على الخدمات الصحية: ففي عام ١٩٩٠ قُدّر معدل وفيات الرضع بـ ١١٠ لكل ألف ؛ وبلغ معدل وفيات الأمومة (ذو الصلة بالوضع) ٤,٦ في المائة ؛

(ج) انخفاض الالتحاق بالمدارس لعدة أسباب: زيادة مذهلة ، على ما يظهر ، في عدد المدارس الابتدائية ، ولكنها مقترنة بتدهور المواد واللوازم المدرسية وعدم كفاية المدرّسين بشكل ملحوظ وعدم الأمن والفقر .

٢٢ - وفي عام ١٩٩٠ ، بلغ معدل الملتحقين بالمدارس ٧٠ في المائة في المرحلة الابتدائية مع وجود تفاوت هام من منطقة الى أخرى . وبلغ معدل الملتحقين بالمدارس

في المرحلة الثانوية ١٤ في المائة مع وجود تفاوت هام أيضا من منطقة إلى أخرى . وساهمت تجربة فرض الطابع الملغاشي على التعليم ، التي أجريت بصورة غير موفقة ، في تعريض سياسة رشيدة للتعليم تفضي الى التنمية ، للخطر . ومن المعروف بالطبع أن مدغشقر تتميز بامتلاك لغة وطنية مع وجود تشكيلة متنوعة من اللهجات . ولكن المشكلة الرئيسية للغة التعليم المرتبطة بامكانية الوصول إلى مختلف مستويات التعليم (التعليم الثانوي والعالي) ، تبقى احدى الشواغل ذات الأولوية لدى السلطات المسؤولة عن تعليم الشباب وتدريبهم .

هاء - الدين

٣٣ - جرت العادة على التركيز على الدين المسيحي في مدغشقر . وصحيح أن الدين المسيحي هو دين نصف السكان وعلما بأن هذا النصف يضم على نحو ملموس نفس النسبة من البروتستانتيين والكاثوليكيين . ولكن هذه النظرة السطحية للموضوع يجب التفريق فيها فحسب تقديرات أحدث عهدا ، ينبغي اعطاء تقديرات أقل تفاؤلا فيما يتعلق بالمسيحيين: وفي الواقع ، تضم الكنائس البروتستانتية الكنائس الناشئة عن البعثات الدينية الأجنبية والكنائس أو الشيع المستقلة التي تسترشد بالبروتستانتية . ومن جهة أخرى ، يعتنق ٤٧ في المائة تقريبا من السكان أديانا تقليدية . ثم ان هذه الأديان لا تختلف كثيرا عن بعضها البعض اذ انها تؤمن بالله واحد . كما يجب أن يؤخذ النهوض المذهل للاسلام بعين الاعتبار . ويمكن ذكر رقم مليون سنّي منهم ٧٠ في المائة من الملغاشيين .

ثانيا - البنية السياسية العامة

ألف - التاريخ السياسي للدولة

٣٤ - بالرجوع إلى أقدم عهد معروف من تاريخ مدغشقر ، نلاحظ أنه ثمة أربعة عوامل حاسمة هي التي تفسر طبيعة التطور السياسي للبلد وهي: (أ) الطابع الجزري وكثافة الملاحة في المحيط الهندي ؛ (ب) ظهور الممالك ابتداءً من القرنين الثالث والرابع عشر ؛ (ج) الهيمنة المتتالية لبعض الممالك خلال القرنين الثامن والتاسع عشر ؛ وأخيرا ، (د) التدخل الأجنبي ابتداءً من منتصف القرن التاسع عشر . وفيما يلي تُتَناول هذه العوامل الأربعة بالبحث الأكثر تفصيلا .

١ - الطابع الجزري وكثافة الملاحة في المحيط الهندي

٣٥ - كان الطابع الجزري لمدغشقر ولا يزال أحد العوامل الرئيسية في وحدتها ، التي تتعدى تنوّع الرجال والمناطق والمناظر الطبيعية . وأيّا كانت أوجه الاختلاف والتنافس بين الملوك والحروب الأهلية التي عرفها تاريخ مدغشقر منذ نشأة المجموعات السكانية الأولى ، شجع الطابع الجزري التقارب بين المجموعات الاثنية وحمى السكان من حركات الغزو الكبرى والهجرة التي يشهدها تاريخ البلاد غير الجزرية . ومن جهة أخرى ، تميز المحيط الهندي دوما بكونه ممرا بحريا ومرسى لرواد الملاحة ومركزا للهجرة بحرا .

٣٦ - والفرضيات عن نشأة المجموعات السكانية الملغاشية قليلة وهي لا توفر معلومات أكيدة في الوقت الحالي للبحوث التاريخية والاثرية والاجتماعية الثقافية . فمن المسلم به عموما أن مجموعة سكانية موجودة بالفعل أثناء فترات الهجرة المتتالية القادمة من اندونيسيا وافريقيا الشرقية والجزيرة العربية ثم من البرتغال في وقت متأخر عن ذلك بكثير . والواقع أن هذه الهجرات تتالت على مدى فترة طويلة غير معروفة بالتحديد . وقد حددت ، على الأغلب ، وفقا لحركات الهجرة الطبيعية ومرور السفن الملاحية عبر قناة موزامبيق التي رست في الساحل الغربي . والعبر التي يمكن فعلا أن نستخلصها من فترة هجرات ما قبل التاريخ هذه ، هي أن مختلف الهجرات تركت مرارا آثارا عميقة في العادات الاجتماعية والتقاليد القانونية وفي هيكل المجتمع .

٣ - القرنان الثالث والرابع عشر: ظهور الممالك

٣٧ - ابتداء من القرنين الثالث عشر والرابع عشر - وهي فترة أصبح فيها تاريخ مدغشقر معروفا على نحو أفضل ، بات السياق الجيوغرافي والانساني يوضّح نشأة الممالك التي حاولت ، كل بدورها ، إقامة مجال حيوي لها ، إما باحتلال الاراضي الخالية أو بشن حروب على الممالك أو المجموعات الاجتماعية الكبرى المجاورة . وهذه الفترة غنية أيضا بالعبر الاجتماعية إذ انها تفسر ، الى حد ما ، هجرات كبيرة للسكان الذين اخرجوا من ديارهم أو الذين أصبحوا عبيدا . وقد أدى ذلك ، فيما يرجّح ، الى حدوث تقارب في العادات والتقاليد ، وتحولات اجتماعية كبيرة داخل المجموعات المضطربة والمضطهدة والتي لحقها تحطيم اجتماعي واسع النطاق .

٣ - هيمنة ممالك محددة

٣٨ - تميزت الفترات اللاحقة بتتالي هيمنة بعض الممالك ، لا سيما مملكة ساكالافا ، التي مارست في أواخر القرن الثامن عشر سلطتها ، إن لم يكن نفوذها على نصف مدغشقر على الاقل ، الى أن وصلت الى أبواب عاصمة مملكة مرينا ، امبوهيمنغا . ولما اعتراها الضعف بسبب الصراعات الداخلية ، حلت مملكة مرينا محلها في القرن التاسع عشر . بيد أن أبواب ممالك أخرى ظلت موصدة في وجه الممالك تعاقبت على السلطة . وأثناء الغزو الاستعماري الذي شهدته الفترة ١٨٩٥-١٨٩٦ ، صمدت مناطق برمتها في وجه توسع مملكة مرينا لا سيما في الجنوب .

٣٩ - هذا العرض التلخيصي ضرورة للتاريخ الملفاشي يبيّن جزئيا ، التطور السياسي اللاحق بل والراهن . ولكنه يؤكد أيضا تحركات المجموعات السكانية وأوجه التعقيد المتزايد لحضارة نبعت من مصادر متنوعة جدا ، وساهمت الحروب الداخلية وكذلك المصالحات والأحلاف والتعايش على أرض واحدة ، في التقارب بينها وأحيانا في وحدتها .

٤ - التدخل الأجنبي

٤٠ - اكتسى التدخل الأجنبي وما مارسه من نفوذ أهمية خاصّة ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر . والبلدان اللذان مارسا ، بالأخص ، هذا النفوذ هما بريطانيا وفرنسا . وتاريخيا ، لعبت بريطانيا دورا رئيسيا في أوائل القرن التاسع عشر (وصول أول المبشرين الانكليز في عام ١٩١٧) الى أن اقتسمت القوى الاستعمارية افريقيا في مؤتمر برلين وابرام اتفاقية فرنسية انكليزية بتاريخ ٥ آب/أغسطس ١٨٩٠ ، اعترفت فيها انكلترا بحماية فرنسا لمدغشقر . والواقع أن هذه الحماية كانت سارية بالفعل في

عام ١٨٨٥ . والمفروض أن تدرس هذه الفترة بمزيد من التفصيل إذ انها انتهت بضم مدغشقر وتحويلها الى مستعمرة فرنسية لكن هذا التقرير ليس بالمقام الملائم لذلك . بيد أن الجدير بالذكر خلال هذه الفترة المضطربة انفتاح مدغشقر على الخارج والنفوذ الذي مارسته ، على التوالي ، دولتان أوروبيتان أدخلتا ، مفاهيم قانونية جديدة ، والديانة المسيحية عن طريق المبشرين وقد كان لها أثر شديد ، فضلا عن النظام القانوني الفرنسي الذي كان ساريا أثناء فترة ضم مدغشقر والذي تم الاخذ به دون تبصّر . وأُدخلت ، بالطبع ، مبادئ عالمية عكستها آخر القوانين الملغاشية السابقة لعام ١٨٩٦ .

٣١ - واستردت مدغشقر ، تدريجيا ، استقلالها الذي تحقق بعد سنوات من المقاومة الوطنية ، وكان ذلك في بادىء الأمر ، على شكل حكم ذاتي داخل مجموعة فرنسية يقال لها "الجماعة" ، ثم من خلال اجراء تفاوضي ، ربط الاستقلال باتفاقات تعاون بين فرنسا ومدغشقر .

باء - بنية الدولة وطبيعتها

٣٢ - يمكن أن نميز ، على مدى تطور الدولة الملغاشية منذ عام ١٩٦٠ ، ثلاث فترات ، كانت خلالها مرجعية الدساتير والقوانين الاساسية المختلفة هي الجمهورية وهي:

(أ) فترة تحررية جديدة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٧٢ ، تميزت بوجود سلطة رئاسية قوية ونظام اقتصادي حر وغلبة لكفة فرنسا - تمثلت في شكل مساعدة مالية ومادية وكذلك مساعدة فنية وفرت العناصر الضرورية لبقاء دولة حقيقية . وانتهت هذه الفترة إثر اضطرابات داخلية مختلفة (التمرد بسبب المجاعة والفقر في الجنوب ، واضطرابات حادة داخل الجامعة والمدارس ، وأزمة سياسية) .

(ب) وفترة ذات اتجاه اشتراكي ، سبقتها فترة من الاضطرابات امتدت من ١٩٧٢ إلى عام ١٩٧٥ كانت استمرارا منطقيا ، ولكن غير محكم ، لتغيير النظام الذي حدث في عام ١٩٧٢ . وفي عام ١٩٧٥ ، نشأت جمهورية ديمقراطية هي التي مهدت الطريق لقيام نظام اشتراكي . وكان هناك دستور يكرس وجود سلطة رئاسية قوية ويعتبر قانوناً لتنفيذ نص أساسي وهو ميثاق الثورة الملغاشية الاشتراكية . وكان رجال القضاء قد انتهوا في تحليلهم لهذه الحالة الخاصة جدا إلى انها حالة دولة قانون يحدها نص قانوني هو ميثاق الثورة الاشتراكية - الدستور - والجبهة الوطنية للدفاع عن الثورة التي تضم أحزاب الأغلبية والقيود على الحريات الاساسية المختلفة .

(ج) وفترة تحررية ديمقراطية كُرست باعتماد دستور جديد بتاريخ ١٨ ايلول/ سبتمبر ١٩٩٢ .

جيم - التنظيم الحالي للسلطات

٣٣ - تم الإعداد لبدء تنفيذ دستور جمهورية مدغشقر خلال فترة انتقالية نظمتها اتفاقية اعتمدتها جميع الأطراف المعنية في الحقلين السياسي والديني ، بتاريخ ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ . وبما أن الفترة الانتقالية لم تكن قد انتهت وقت اعداد التقرير الحالي ، فإن دراسة السلطات تقتصر ، رئيسيا ، على تحليل مختصر لنصوص دستورية .

١ - المبادئ العامة

٣٤ - تأتي في مقدمة الدستور ديباجة تعد عناصرها هامة ، خاصة وأن القانون الوضعي الملغاشي يعتبر ديباجة أي دستور جزءا لا يتجزأ من القانون الوضعي الملغاشي (المادة ١٣ من المرسوم رقم ٦٣٠٤١ الصادر في ١٩ ايلول/سبتمبر ١٩٦٣) . وبغض النظر عن النصوص التقليدية التي ترد في كل ديباجة لدستور ذي وجهة تحررية ، يجدر لفت الانتباه إلى ما يرد من تأكيدات على القواعد التالية:

(أ) التقيد بالالتزامات الدولية ، بما في ذلك العهود والاتفاقيات السابقة التي صدقت عليها الدولة الملغاشية والتي تنص على إجراءات هامة لحماية الطفل ؛ وهذا يصدق بوجه خاص على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي تمت الموافقة عليه بالقانون رقم ٧٠٠٠١ الصادر في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٧٠ ؛

(ب) واحترام الحريات الأساسية وحمايتها ، كتلك الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك في اتفاقيات دولية أخرى (لا سيما بخصوص حقوق المرأة) أو الحريات الواردة في نص الدستور ذاته (الفصل الثاني من الدستور) ؛

(ج) وفصل السلطات وإقامة توازن بينها ، وهو مبدأ ثابت وقديم ، أما مفهوم "إقامة التوازن" فمؤكد صراحة وكذلك اجراءات الديمقراطية لتنفيذ هذا الفصل المتوازن للسلطات ؛

(د) والشفافية في سير الأعمال ومساهمة المواطنين في ممارسة السلطة . ويمكن اعتبار هذه التأكيدات من قبيل التكرار ، ولكن لها صدى خاصا ، إذ أن مسألة تعامل المواطنين مع ادارة الشؤون العامة ومساهمتهم فيها لم تكونا دوما من الشواغل ذات الأولوية بالنسبة للدولة ؛

(هـ) اقامة دولة قانون ؛

(و) مكافحة الظلم وعدم المساواة والتمييز بجميع أشكاله .

٢ ـ الحريات العامة

٣٥ ـ يكرس الباب الاول برمته من الفصل الثاني من الدستور لحقوق المواطنين وواجباتهم المدنية والسياسية ، ويكرس الباب الثاني للحقوق والواجبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . والجدير بالذكر ، خاصة ، هو أن المشرع الدستوري الملفاشي جمّع حقوق المواطنين وواجباتهم التي كانت مشتتة في عهود دولية مختلفة - (الحقوق المدنية والسياسية وحقوق الدولة وواجباتها الاقتصادية والاجتماعية) .

٣ ـ فصل السلطات ودولة القانون

٣٦ ـ يختلف الدستور الجديد كليا عن الدساتير السابقة التي كانت تعطي الاولوية للسلطة التنفيذية ولا تولي اهمية كبيرة لفصل السلطات وإقامة التوازن بينها . أما الآن فإن فصل السلطات وإقامة التوازن بينها مكفولان بفضل تقليص الصلاحيات التي كان يتمتع بها رئيس الدولة بموجب الدساتير السابقة . والرئيس كفيل للدستور واستقلال الدولة وسلامة أراضيها . ويعين رئيس الجمهورية رئيس الوزراء ويترأس مجلس الوزراء وهو قائد القوات المسلحة . أما من الناحية القانونية ، فهو يمثل سلطة سامية وينتخب بالاقتراع العام المباشر .

٣٧ ـ وتكتسب السلطة التشريعية أهمية أكبر بفضل صلاحياتها ونمط تنظيمها . وهذه الصلاحيات واسعة النطاق ، فالجمعية الوطنية ترشح رئيس الوزراء الذي يتعين عليه تقديم برنامج سياسي عام . ومجال عمل السلطة التشريعية أوسع منه في الدساتير السابقة . وتتكون السلطة التشريعية من غرفتين هما: الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ . وهذا الأخير يشارك في ممارسة السلطة التشريعية من خلال اجراء يخوله المشاركة الكلية في اعتماد القوانين .

٣٨ ـ وتمارس السلطة التنفيذية أنشطتها بناء على طلب رئيس الوزراء والحكومة . وسلطات الحكومة واسعة ، إلا أنها تمارس هذه السلطات من منظور اقامة التوازن إلى جانب البرلمان . ويجب على الحكومة أن تقدم إلى الجمعية العامة تقريرا سنويا عن تنفيذ برنامجها الذي يخضع للمناقشة .

٣٩ ـ وطرأ على السلطة القضائية تغيير هام بالمقارنة مع التنظيمات السابقة . فقد أقيمت محكمة دستورية ادارية ومالية تضم ٣ مؤسسات وهي: المحكمة الدستورية وهي كفيلة الدستور ، ومجلس الدولة الذي يعنى بطلبات إلغاء أعمال السلطات الإدارية ، وديوان المحاسبة الذي يفصل في أمور تتعلق بحسابات أمناء الأموال العامة ويمارس

صلاحيات رقابية مختلفة . ومن نتيجة هذا أن المحكمة العليا التي كانت قائمة بموجب نصوص الدساتير السابقة لا تعنى إلا بسير عمل المحاكم القضائية ، عن طريق ممارسة سلطة رقابية وصلاحية الفصل في طلبات النقض . ولكن من المتوقع أن تزداد صلاحيات المحكمة العليا من جراء لا مركزية فعلية في مجال إقامة العدل من خلال إنشاء محاكم استئناف خارج انتاناناريفو .

٤٠ - وهكذا نلاحظ وجود رغبة شديدة في إقامة توازن قوامه فصل حقيقي للسلطات يصحبه حرص على تحقيق التوازن في ممارسة هذه السلطات ، وذلك بتوخي مجموعة من الاجراءات والاحكام المعقدة .

ثالثا - الإطار القانوني العام لحماية حقوق الإنسان

٤١ - تساهم جميع المؤسسات بحكم اختصاصاتها في حماية حقوق الإنسان ، على النحو المنصوص عليه في الدستور والقوانين الاساسية التي تنظم جميع أنظمة القضاء .

٤٢ - ويقوم التنظيم القضائي على أساس تسلسل هرمي يضم الهيئات التالية:

(أ) المحاكم الابتدائية وأقسامها . وتشكل اختصاصات القضاء هذه أول درجة . وقد اتخذت تدابير ادارية لإتاحة فرص التقاضي للمواطنين أمام هذه المحاكم لا سيما المواطنين الذين يعيشون في أبعد المناطق عن المراكز الحضرية الكبرى . ومحاكم أول درجة الواحدة والثلاثون تفصل في قضايا عدد من السكان يزيد على عشر ملايين نسمة ، وهي موزعة على النحو الذي سبق شرحه ولا تكفي لضمان لا مركزية فعلية للدفاع عن حقوق الإنسان . ولكن ينبغي التنويه بالجهود المبذولة لمضاعفة عدد المحاكم ولضمان تقريب العدالة من المتقاضين عن طريق نظام "جلسات متنقلة" .

(ب) وسيسهم إنشاء محكمتي استئناف (ماجونغا وفيانارانتسوا) وبدء عملهما ، في تقريب محكمة الاستئناف من المواطن ، وتقصير مواعيد الإجراءات .

(ج) وللمحكمة العليا اختصاصات تخولها النظر في دعاوى النقض بالإضافة إلى اختصاصاتها المعروفة . وتنص المادة ١١ من القانون الصادر في ١٩ تموز/يوليه ١٩٦١ الخاص بنظام المحكمة العليا على امكانية فتح باب النقض إعمالا للقانون ، وفي حالات انتهاك المبادئ العامة للعدالة . وهكذا ، يمكن أن تنظر المحكمة من جديد في حكم صادر في آخر درجة وإن تم اللجوء بصدده إلى محكمة النقض ، إذا بدا جليا ، أنه مخالف لمبادئ القانون العامة ومبادئ العدالة .

٤٣ - وفيما يتعلق بالمحكمة الدستورية العليا ، وفي ضوء الوضع القانوني الحالي ، فقد خففت هذه المحكمة إجراء عرض الدعوى الذي كان يقتصر عادة على قضايا الدفع بعدم الدستورية ، وذلك بإجراء دراسة ، لمسائل موضوعية عناصرها توجب صدور الحكم بعدم الدستورية . وينص حكم اصدرته هذه المحكمة العليا في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٥ على أن "الرقابة على الدستورية لا تقتصر على دراسة قضايا الدفع ... فالرقابة على جميع الاعمال الاخرى التي من شانها أن تمس بالحقوق والحريات الاساسية المكفولة بالدستور ، هي ضمنا وبالضرورة من اختصاص المحكمة الدستورية العليا" .

٤٤ - وتنص المادة ٤٠ من الدستور الصادر في ١٨ ايلول/سبتمبر ١٩٩٢ على أن "تتعهد الدولة بإنشاء آلية مستقلة تعنى بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها" . وما انشاء الحكومة لآلية الوسيط وتعيين هذا الوسيط والتعهد بمنحه جميع الامكانيات لاستخدام صلاحياته إلاّ تطبيقا لهذا الحكم الجديد في القانون الملغاشي .

٤٥ - ولا يوجد في القانون الوطني الملغاشي ، نظام تعويض خاص في حالة انتهاك حقوق الإنسان ، ولكن تطبيق المبادئ العامة للقانون وفتح المجال أمام كل شخص يروم رفع دعوى أمام القضاء ضد التجاوزات والانتهاكات التي قد يتعرض لها ذلك الشخص ، تمثل الإطار الطبيعي للانتصاف وامكان الحصول على تعويضات في حالة حدوث انتهاك لحقوق الإنسان . وتنص المادة ١٣ من المرسوم رقم ٦٣٠٤١ الصادر في ١٩ ايلول/سبتمبر ١٩٦٣ على أن "القضاة ملزمون بالمبادئ العامة ، وعليهم في جميع الحالات ضمان احترامها والامتثال لها في إطار القانون الساري المفعول" .

٤٦ - ونصوص الصكوك الخاصة بحقوق الإنسان مدرجة ، قانونا في التشريع الوطني حيث تم الانضمام والتصديق حسب الأشكال المنصوص عليها في القانون الدولي العام . والمسلم به أن إدراج نصوص الاتفاقيات الدولية في القانون الداخلي ، يجعل تطبيق الاتفاقيات والعهود أكثر فعالية ، ويّستلفت بصورة خاصة اهتمام السلطات العامة ، ويساهم أيضا في تعريف عامة السكان ، على نحو أفضل ، بنصوص القانون الدولي التي لا تسترعي دوما الانتباه .

رابعا - الاعلام والنشر

٤٧ - تعمد كل وزارة معنية ، داخل الحكومة الملفاشية ، إلى رصد تطبيق الاتفاقيات الدولية وتقوم باعداد التقارير التي تطلبها الهيئات الدولية . وتنظم حملات اعلامية مكثفة في أوقات مختلفة ، تستهدف فئات معينة من السكان .

- - - - -